

ورقة موقف صادرة عن المنتدى الاقتصادي الأردني  
حول تداعيات انتشار وباء فيروس كورونا-19 على الاقتصاد  
الأردني

17/3/2020



يتابع المنتدى الاقتصادي الأردني باهتمام بالغ التطورات العالمية والإقليمية والمحلية المتعلقة بانتشار وباء فيروس كورونا-19. وإذ يثمن المنتدى الإجراءات التي قامت بها الحكومة فإننا نرى ضرورة اتخاذ تدابير و إجراءات إضافية تتسجم مع تعمق أو انحسار انتشار الوباء، الأمر الذي يتطلب تخفيف الأضرار والآثار الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الوطني.

و يؤكد المنتدى على اهمية الاستمرار بنهج الشفافية و مصارحة المواطن بتفاصيل الحالة العامة مما يعزز ثقة المواطن باجهزة الدولة و يقلل من حالة عدم اليقين.

### أولاً: الإدارة المالية والنقدية:

- إجراء مراجعة فورية للموازنة العامة تتضمن إعادة النظر بفرضيات الموازنة و إجراء مناقلات تهدف تعزيز منظومة الرعاية الصحية و حزمة الأمان الاجتماعية وإصدار ملحق موازنة لتغطية نقص الإيرادات المتوقع.
- تمديد فترة تقديم الإقرارات الضريبية للأفراد و القطاعات المتضررة وخاصة السياحة و النقل.
- تأجيل ضريبة المبيعات لتصبح عند القبض وليس الاستحقاق.
- مراجعة برامج الحكومة مع صندوق النقد الدولي، و الدفعات المستحقة على الدائنين الخارجيين.
- رحب المنتدى بإجراءات البنك المركزي لتحفيز السياسات النقدية في المملكة وديمومة القطاعات الاقتصادية والتي من شأنها دعم الشركات و المؤسسات و الأفراد، و نناشد البنك المركزي متابعة تطبيق هذه الإجراءات و الحوافز و آليات تنفيذها و انعكاس اثرها الايجابي على عملاء البنوك شركات و افراد، إضافة الى انعكاس أثر تخفيض أسعار الفوائد.
- رحب المنتدى بقرار رئيس الوزراء الموافقة على تنسيب مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية بتعليق نشاط سوق عمان المالي.



## ثانياً: سوق العمل:

نظراً للتباطؤ في النمو في بعض القطاعات وتأثيرها على سوق العمل، يدعو المنتدى إلى:

- الاستفادة من تأمين التعطل عن العمل الموجود في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وزيادة السقوف الممنوحة لكشف الرصيد الادخاري، ويشمل أيضاً الأفراد المجازين بدون رواتب.
- زيادة المخصصات المرصودة لبرامج الأمان الاجتماعي وصندوق المعونة الوطنية.
- تقديم حوافز ضريبية للشركات لتمكينها من مواجهة تبعات الظروف الحالية على أن ترتبط هذه الحوافز بالتزام هذه الشركات الاحتفاظ بالعاملين فيها.
- إيجاد آليات لجدولة مستحقات الضمان الاجتماعي للعاملين في الشركات على فترات دون ترتب غرامات أو فوائد عليها.
- تصميم برنامج للمساعدات الطارئة للأفراد المتعطلين في القطاعات الأكثر تأثراً من الظروف الاقتصادية القائمة كالسياحة والنقل.

## ثالثاً: الشركات الصغيرة والمتوسطة:

يتطلب الوضع الراهن دعم الشركات المتوسطة والصغيرة لتمكينهم من مواجهة الظروف الراهنة وذلك من خلال:

- إعادة النظر في التعرفة الكهربائية للقطاعات الأكثر تضرراً وإمكانية جدولة الفواتير المستحقة خلال العام.
- دعوة أصحاب العقارات للتعامل مع الظرف القائم وجدولة الإيجارات للشركات الناشئة والأعمال المتوسطة والصغيرة للتعاون من الوضع الحالي.
- إمكانية تخفيض أو إعفاء رسوم تراخيص المهن في القطاعات الأكثر تضرراً في الظروف الراهنة.



#### رابعاً: إدامة سلسلة التوريد للمواد الغذائية والصحية والأساسية ومدخلات الإنتاج:

- إدامة المخزون الوطني من المواد والسلع الأساسية ومدخلات الإنتاج بما فيها الحبوب والطاقة والأدوية والمستلزمات الطبية وغيرها.
- قيام الجهات الرقابية بمتابعة نوعية السلع والمواد الغذائية والصحية التي تطرح في الأسواق ومراقبة أسعارها وكسر حالات الاحتكار.
- يدعو المنتدى وزارة الزراعة لتنظيم عملية الإنتاج الزراعي وفقاً للاحتياجات الوطنية والبناء على الموسم المطري الجيد الذي تحقق هذا العام.
- تعزيز الوعي تجاه الإنتاج المنزلي والزراعات الحقلية.
- القيام بحملات توجيه وطني تهدف إلى ترشيد وتنظيم الاستهلاك.
- اعتماد الوثائق الالكترونية في العمليات التجارية المتعلقة بتوريد السلع الأساسية لغايات اختصار وقت التوريد.
- توجيه الدعم والاسناد لتحفيز الصناعات الوطنية وخصوصاً الغذائية والصحية.
- تعزيز مفهوم التجارة الالكترونية و الدفع الالكتروني سيسهم بالتخفيف من تباطؤ وصول السلع الى المستهلك.

#### خامساً: المسؤولية المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني:

- إنشاء صندوق طوارئ بهدف توفير المخصصات المالية اللازمة للنفقات الطارئة وأن تكون مصادر أموال الصندوق من الخزينة والتبرعات من الشركات والأفراد الأردنيين وغير الأردنيين والمنح الدولية والصناديق الدولية ومن الحكومات و القروض المخصصة للتعامل مع الأوبئة و الكوارث و الأزمات وأية مصادر أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء.
- فتح باب التطوع في المجالات التي تحددها وتحتاجها الحكومة وذلك للشباب وذوي الخبرة من المتخصصين والمتقاعدين.



- ضرورة التواصل مع جمعيات المجتمع المدني وإرشادهم نحو الأولويات والتدخلات الملائمة للتكيف مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي بما يستجيب للظروف الراهنة.
- التواصل مع المنظمات الدولية التي توفر برامج اجتماعية واقتصادية في المملكة وإرشادهم إلى البرامج الأكثر ملائمة للظروف القائمة وبما يتلائم مع أولويات هذه الجهات.

ختاماً، سيستمر المنتدى الاقتصادي الأردني بمتابعة التطورات المتسارعة الخاصة بهذا الوباء مع القناعة التامة أن الأردن بقيادته الهاشمية ومؤسساته وشعبه قادرين على تجاوز هذه المرحلة ليخرج الأردن أقوى عند إنتهاء هذا الوباء، علماً بأن التحديات دائماً تصنع بيئة خلاقية فيها الكثير من الفرص والتي بدأ صناع القرار استغلالها بالشكل المناسب مثل تبسيط الاجراءات الحكومية وتفعيل الخدمات الالكترونية والتوسع الحاصل في اقتصاد المعرفة والتوجه لزيادة الاعتماد على الصناعات الوطنية والإنتاج المحلي، سائلين الله تعالى أن يحفظ بلدنا وشعبنا ومليكننا و كل شعوب الارض من كل مكروه وأن يكتب السلامة للجميع انه سميع مجيب الدعاء.

المنتدى الاقتصادي الأردني هي منصة اقتصادية فكرية تقوم بالرصد المستمر لأبرز المؤشرات والتطورات المالية والنقدية والتنافسية للاقتصاد الأردني بكافة قطاعاته وبنهج يعزز الحوار والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وصولاً إلى النمو الشمولي المستدام والذي ينعكس أثره على المواطن والمجتمع ويعالج التحديات الاقتصادية الراهنة ومن أهمها مشكلتي الفقر والبطالة، حيث ستقدم التوصيات العملية القابلة للتطبيق والتغذية الراجعة للجهات ذات الاختصاص من أجل التأثير الإيجابي في صناعة السياسات الاقتصادية.

تأسس المنتدى كمؤسسة مستقلة عام ٢٠١٩ في الأردن، وهو مسجل لدى وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

